

في الكفاية قال بعضهم في الكفاية لانه يفتن بالشهاد  
 وشك في الغروب وقال بعضهم لانه قصد بذلك  
 اقامة السنة لا بفعل الاضطرار سنة والصحيح  
 ان لا يجزئ من اى حال من رمضان وحده ما لم  
 وان لم يقبل الامام شهادته فانه افطر فعليه  
 القضاء ووجه الكفاية في لسانه في حال الشك  
 وحده لم يقط فان افطر فعليه القضاء ووجه  
 المكافاة واذا كانت بالسنة على قول الامام  
 شهادة الواجب العدل في ربه تعالى رمضان  
 في حال ان ايامه حراما كان اصبلا او محرم  
 في حقه ولو كان بعد الطلوع من خارج المهر  
 لم يقبل شهادته وان لم يكن بالشهادة لم  
 تقبل الشهادة حتى يجمع كثير يقع العلم

فيمنه من حيث لفظ الدين  
 كسبحه واداره في حاله  
 شهادته جائز كذا  
 بعد كونه محرم

بحرم

بحرم وفي حال الفطر اذا كانت بالشهادة لم يقبل  
 الا شهادة رجلين او رجل وامرأة وان لم يكن  
 بالشهادة لم تقبل الا شهادة جماعة يقع العلم  
 بحرم ولا ينافي القضاء بالاعتقال والادعاء وان  
 وجد طوى في حلقه او اذنه واذا حصل الفجر  
 والعدان في حلقه او اذنه وقيل ان يحصل  
 لم يقبل طوىه وكذا في طعم الاقوية اذا لم يوجد  
 في حلقه او اذنه عن طعمه ومن استنطق او  
 اواقط في اذنيه فانه وعلى الجوفه او حلقه  
 وهو في الاضطرار فسد صومه ولا كفاية  
 عليه وان ولو جبه عابثه او استنطق او اذنه  
 فوصل الى حرقه او وساعده وهو في الاضطرار  
 فسد صومه عند اخي حقيقه رحمه الله

فيمنه من حيث لفظ الدين  
 كسبحه واداره في حاله  
 شهادته جائز كذا  
 بعد كونه محرم

فيمنه من حيث لفظ الدين  
 كسبحه واداره في حاله  
 شهادته جائز كذا  
 بعد كونه محرم